

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 407 – 419
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الإنتاج والتنمية
– رؤية اقتصادية إسلامية –

إبراهيم خريس
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزرقاء–المملكة الأردنية الهاشمية

طبيعة وأهمية البحث:

يحتل موضوع الإنتاج والتنمية الاقتصادية مكانة كبرى في الإسلام... كيف لا ونحن مكلفون ومطالبون شرعا بعمارة الأرض وتنميتها؟ فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.فعمارة الأرض لا تتأتى دون إنتاج والإنتاج هو عصب الحياة، به يتم تعمير الأرض وإعانة الإنسان على عبادة الله سبحانه وتعالى.

والإنتاج ليس كله سواء فمنه ما هو حلال طيب ومنه ما هو حرام خبيث، وبذلك تكون الغاية الكبرى هي توجيه الموارد البشرية والطبيعية والأموال نحو إنتاج الحلال الطيب حتى يتحقق الخير للبشرية وهذا هو مناط العمل فى الإسلام، حيث يلزم ربط الإنتاج بتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وهى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال والتي بها يحيا الإنسان حياة طيبة في الدنيا وينال رضا الله في الآخرة.

لقد عكف علماؤنا القدامى منهم والمحدثون على الاهتمام بمسألة الإنتاج والإنتاجية لخطورتها وأهميتها البالغة ووضعوا لها الضوابط الشرعية لضمان توجيه الإنتاج نحو المنافع ومنعه من إحداث الأضرار.

وهذا البحث الموجز يحاول تسليط بعض الضوء على المنهج الإسلامي في الإنتاج وبيان أثر ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية والتي ستنعكس حتما على رفاهية الأفراد.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أسس الاقتصاد الإسلامي في تحديد ضوابط وأولويات الإنتاج وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية بصفة عامة ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية وأثر ذلك في المفاضلة بين المشروعات الإنتاجية واتخاذ القرارات الاستثمارية وتحقيق الاعتماد على الذات في مجال الضروريات والحاجيات.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في عرض السمات الأساسية للنشاط الاقتصادي، وللإنتاج وعناصره من حيث الضوابط والأولويات، وأثر الإنتاج على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي (مفهومه ،طبيعته، ضوابطه) وأثره على التنمية الاقتصادية

يعرف الإنتاج في المفهوم الإسلامي بأنه: استخدام القدرات التي أودعها الله تعالى في الإنسان في معالجة الموارد المادية التي أودعها الله تعالى في الأرض من أجل إيجاد منفعة معتبره شرعا. والهدف من الإنتاج هو توفير الحاجات التي تعين المسلم على عبادة الله تعالى. ولقد أقر ابن خلدون بوجوب توفر الغذاء من أجل أن يستمر البقاء وأن الحاجة هي الدافع الأول للإنتاج وأن قدرة الفرد الواحد لا تمكن من الحصول على الكفاية من الغذاء وبالتالي يجب إن يكون العمل الانسانى منظما تنظيماً اجتماعيا محكما وبصورة يصبح معها الإنتاج كافيا للمجتمع.

ويتم الإنتاج من خلال استثمار حقيقي يعمل على إنشاء مشروعات لإنتاج الطيبات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع من ناحية وعلى فهم دقيق لطبيعة النقود أو المال. فالنقود لا تلد في حد ذاتها نقوداً وإنما تنمو بالاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي. وبتحمل كامل المخاطرة نتيجة هذا الاشتراك. ومن ثم قام العمل المصرفي الإسلامي في الوقت الراهن علي هذا الأساس. فالمصرف الإسلامي لا يتاجر في النقود أي لا يقوم بالوساطة المالية علي أساس القرض أو الدين أو الائتمان بين المقرضين أي المودعين والمقترضين أي المستهلكين والمنتجين. وإنما كشركة استثمار حقيقي يحكم علاقته بعملائه في جانب الموارد عقد المضاربة والذي يعني: دفع المال من قبل صاحب المال للغير للعمل فيه والربح بينهما علي الشرط. أما في حالة الخسارة فتقع بالكامل علي صاحب المال فيخسر المضارب أو العامل في المال جهده. وعليه فالمودعون في المصرف الإسلامي هم أصحاب الأموال والمصرف هو المضارب أو العامل فيها. ومن ثم إذا وقعت خسارة دون تعد من المصرف يتحملها المودعون بالكامل. وهذا هو شق المخاطرة الذي يحل للمودعين بمقتضاه الحصول علي نصيب من الربح حسب الاتفاق إذا تحقق.

وفي جانب الاستخدامات يقوم المصرف باستثمار ما لديه من أموال باعتباره شريك مضارب بالعمل بالنسبة لأموال المودعين وبرأسماله بالنسبة لأموال المساهمين وذلك بتقديم هذه الأموال لعملائه المنتجين أو المستثمرين وفقاً لإحدى صيغ توظيف الأموال الإسلامية. وتقوم صيغ توظيف الأموال جميعاً علي أساس تحمل المخاطرة والمشاركة بالتالي في الربح والخسارة فالمال وفقاً لهذه الصيغ لا يكون غانماً إلا إذا كان غارماً. أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل الخاطرة. ومن ثم لا توجد طبقة تستغل طبقة وإنما الكل يشترك في النشاط الاقتصادي بجهده أو بماله بقدر الاستطاعة وينعم بالتالي بنتائج هذه المشاركة حلالاً طيباً.

أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفء للموارد وإحداث عملية التنمية كهدف لهذا المنهج هو تكامل وتعاون الدولة أو القطاع الخاص أي الإفراد وفقاً لنظام الأولويات الإسلامي. ويقوم

استخدام المال، أي الموارد وفقا لهذا المنهج على أساس شامل ومتوازن لا يعرف إهدار الإمكانيات أو تبديد الطاقات.

ويستند هذا الاستخدام إلي دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص اما لكبر حجم التمويل المطلوب لها أو لارتفاع درجة مخاطرها. أو لتدني العائد المتوقع منها أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبياً. هذا بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة والتي تتمثل في العمل المستمر على قيام بيئة (صحية) محيطة بالعملية الإنتاجية جوهرها ماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ علي حريته وصيانة حقوقه.

كما يستند هذا الاستخدام إلى دور للقطاع الخاص والأفراد، ويتم ذلك من خلال القيام بمشروعات إنمائية يكون حجمها وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة وعلي أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد والظروف التي يعيشها المجتمع وتتماشى مع خصائص الموارد الإنتاجية. ومن ثم يبدأ تيار النمو يسري في القطاعات المتخلفة ويظهر أثر التسرب الإنمائي في كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع وينعكس ذلك علي الأداء فيزداد كفاءة ويشجع على الإنتاجية حتى يصل للتشغيل الكامل والذي يستمر عبر الزمن.

ووفقاً لهذا المنهج واستنادا إلي (فرض الكفاية) وفي إطار نظام الأولويات الإسلامي وفي حدود الاستطاعة البشرية والإمكان المادي يتم القيام بالجهد الإنمائي وعلي أساس من التكامل والتوازن والتدرج يبذل هذا الجهد في كافة القطاعات الاقتصادية والمناطق الإقليمية والريفية والحضرية. وعلى مستوى العلاقات الدولية (منتجات إحلال الواردات ومنتجات تنمية الصادرات). ويتم هذا الجهد وفقاً لبرامج إنمائية مترابطة ومتناسقة من حيث الأهداف والوسائل وواقعية من حيث الإمكانات والقدرة علي التنفيذ .

ويتولد النشاط الاقتصادي وفقاً لهذا المنهج على أساس الحض على الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري) وعلى أساس أن الإنفاق هو في حقيقة الأمر الناتج الكلي وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق وبالتالي لا يتولد إنتاج. ومن ثم لا تقوم أصلاً دورة النشاط الاقتصادي. فالحض على الإنفاق بمكوناته وضوابطه، هو حض على الإنتاج والكسب أي دفع العجلة باتجاه عمارة الأرض.

مقومات رفع الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي:

لقد ربط الإسلام بين الإنتاج والإنتاجية والتي يقصد بها إتقان العمل وتحسينه وأن تكون الفوائد الناتجة من التضحيات عالية بما يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجانب الإشباع الروحي، الذي يتمثل في استشعار أن العمل عبادة وفريضة وشرف وقيمة وتزكية.

وأهم المقومات الإسلامية لرفع الكفاءة الإنتاجية ما يلي:

- الاهتمام بإعداد وتدريب العامل وتنميته عقائدياً وخلقيا وسلوكيا وفنيا وفقاً لقاعدتي الكفاءة والأمانة، وتحقيق الأمن والسكينة له والجزاء العدل والأجر الاضافي.

- تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وترشيد استخدامها بالأساليب المفيدة والنافعة دون إسراف أو تبذير أو تبديد، ويجب الأخذ بأساليب التقنية الحديثة المشروعة.
- المحافظة على المال وتنميته وتوظيفه وفقاً للأسس الإسلامية التي ترفع من كفاءة تشغيله ومنعه من التشغيل في الباطل ومن أهمها الربا والاكتناز والحث على الادخار والاستثمار وفقاً لنظام المضاربة والمشاركة وغيرهما.
- تطوير وتنمية المؤسسات المالية الإسلامية وكذلك الأدوات والأساليب والأسواق الإسلامية التي تساهم في تسهيل سيولة الأموال من وإلى الوحدات الاقتصادية, والنظر إلى هذه المؤسسات المالية على أنها وسيلة لغاية هي توفير المال للتمويل واستخدامه في الإنتاج طبقاً لصيغ الاستثمار الإسلامي.
- ضبط وترشيد نفقات الإنتاج وتطهيرها من كل نواحي الإسراف والضياع والتبذير والترف لأن ذلك يقود إلى تخفيض الكلفة وزيادة العائد بما يمكن الوحدة الاقتصادية من النمو والتطوير.

التنمية الاقتصادية في الإسلام:

لقد اهتم الإسلام بالتنمية وأعطاها معنى أعمق من ذلك وهو (العمارة) واعتبرها عبادة لله تعالى وجعلها من واجبات الاستخلاف. قال تعالى [...هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها..]. أي طلب منكم عمارتها. ويقول الجصاص: "إن في هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والأبنية" ويقول القرطبي: "إن فيها طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب". وعمارة الأرض بهذا المفهوم تسعي لخلق مجتمع المتقين الذي يستخدم الموارد المسخرة له في التمتع بمستوي معيشي طيب مع استشعار تقوى الله في ذلك.

ولقد استخدم المسلمون الأوائل لفظ عمارة الأرض للدلالة على التنمية الاقتصادية ونادي المفكرون منذ صدر الإسلام بعمارة الأرض، ولقد جاء ذلك في كتاب الخلفاء إلى الولاة عندما كتب علي ﷺ إلى واليه في مصر (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، من طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد). فكلما كان هناك توسع في عمارة الأرض ازداد النشاط الإنتاجي بكافة صوره وزاد الدخل المتولد عنه. فمفهوم التنمية في الإسلام يظهر من خلال الهدف من التنمية، حيث ينحصر هدف التنمية في الإسلام في تحقيق مقاصد الشريعة الخمس وهي حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال. وتحقيق العدالة الاجتماعية لكافة افراد المجتمع الانسانى من خلال التوزيع العادل للموارد.

وفى الفكر الإسلامي أبدع ابن خلدون العالم الإسلامي في شرح مفهوم عمارة الأرض حينما تطرق إلي العمران فجعله معتمداً بصفة ضرورية على متغير السكان في أي بقعة من الأرض فكلما ازداد عدد الساكنين كلما ازداد العمران والعكس صحيح فالسكان يسعون بطبيعتهم إلى إشباع حاجاتهم من مأكل ومشرب وملبس ومسكن. وبالتالي فإنهم يفلحون الأرض ويقيمون الصناعات المختلفة ويشيدون المباني. وحيث يتعاون السكان ويقتسمون الأعمال فيما بينهم يحصلون من جراء مجهودهم الانتاجى على أكثر من كفايتهم بكثير. ثم جعل ابن خلدون العمران معتمداً بالإضافة إلى

إعداد السكان على آمالهم والتي تتوقف على المناخ السياسي والاقتصادي السائد في المجتمع فإذا كانت الدولة متسامحة مع الرعايا وتقتصر في جباية الأموال على الواجبات الشرعية مثل الزكاة، انبسطت آمال الرعايا وازداد نشاطهم الإنتاجي واتسعت الأسواق وازدادت المكاسب. والعكس بالعكس إذا طغت الدولة وأسرفت في جمع الضرائب من الناس بالإضافة إلى الجباية الشرعية بل وقد تزاحم الناس في نشاطهم الخاص حينئذ يحدث الخراب الاقتصادي.

ومن هنا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها هي: ((مجموع الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية المتبعة لعمارة الأرض إشباعاً لحاجات المجتمع الانسانى الدنيوية والأخروية وتحقيقا لعبادة الله تعالى)).

رؤية الإسلام لمشكلة التنمية الاقتصادية وكيفية حلها:

تنطلق رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية من خلال رؤيته للمشكلة نفسها. إذ يرى الإسلام أن مشكلة التنمية الاقتصادية لا تتمثل في نقص الموارد أو بخل الطبيعة كما يرى الفكر الرأسمالي، لأن الله قد سخر الموارد وهى تحت الطلب أينما يطلبها الإنسان يجد حاجته منها. ولكن المشكلة الاقتصادية في الإسلام تكمن في ظلم الإنسان لنفسه وكفرانه بهذه النعم التي وهبها الله له. قال تعالى: [الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجرى في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار * وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار * وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار] وهذه الآيات تقرر أن الله قد وفر للإنسان الموارد الكافية لسد حاجته المادية ولكن الإنسان هو الذي ضيع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له وذلك بظلمه لنفسه وكفرانه بالنعمة الإلهية. ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع. كما يتجسد كفرانه للنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها.

وللمساهمة في حل مشكلة التنمية الاقتصادية وضع الإسلام ضوابط عدّة نذكر منها:

ضوابط تتعلق بالعنصر البشرى: يعتبر العنصر البشري هو غاية التنمية البشرية وأهم وسائلها، كما انه مستخلف في الأرض لعمارتها وعبادة الله عز وجل، ولذلك اهتم الإسلام بإعداده للقيام بمهمة الاستخلاف، وشرط الاستخلاف يعني تسخير هذا المال لخدمة الخلق المستخلفين وتمكينهم منه، أي تمكين استعمال أو ملكية انتفاع. قال تعالى: [ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون] [ألم تر أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة]. ويتم إعداد الإنسان للقيام بواجب الاستخلاف وهو عمارة الأرض عن طريق تربيته تربية إسلامية صحيحة وتعريفه بان المال هو مال الله، قال تعالى: [وآتوهم من مال الله الذي آتاكم]. وتعريفه انه مطالب بان يحصل عليه بالحلال وان يوجهه للإنتاج الطيب والاستهلاك الطيب. وذلك من خلال الإيمان بأن الله هو المالك الحقيقي لهذه الأموال وهو المتصرف فيها كيفما شاء والإنسان مستخلف عليها، فعليه استخدامها وتنميتها بالقدر الذي يمكنه من عمارة الأرض التي استخلفه الله فيها وأمره بعمارتها قال تعالى: [وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ] جاء في

تفسير ابن كثير: (أي جعلكم تعمروها جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن وخلفاً بعد سلف).

والإيمان بان الله سخر للإنسان ما في الكون لخدمته ومزاولة النشاط الاقتصادي. وكذلك الإيمان بالتفاوت في الأرزاق وبتسخير الناس بعضهم لبعض ومن هنا يجب على الفرد المسلم السعي لكسب الرزق امتثالاً لأمر الله والرضي بما قسمه الله وفق حكمته وعدله وعلمه بما هو صالح لهم قال تعالى: [أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَ ْـَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَ ْـَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ]. وأيضاً الإيمان بأنّ مزاولة النشاط الاقتصادي عبادة وأن السعي لكسب الرزق وبذل الجهد فيه ابتغاء مرضاة الله ومساعدة له على القيام بواجباته التي أمره الله بها فانه يثاب عليها كما انه يحاسب عليها يوم القيامة. [فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ] ومن هنا فلا بد أن يوجه هذا النشاط وفق أوامر الله وتوجيهاته وأن يكون الهدف منه التنمية التي تعود على جميع الأمة بالخير.

ضوابط تتعلق بعنصر العمل: كي يقوم الإنسان بعمارة الأرض فلابد من العمل باستمرار من اجل تنمية أو تثمير المال لتغطية حاجاته خلال الزمن، حتى قيام الساعة. والعمل المقصود هو "بذل الجهد الدائب في تثمير الموارد، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء الأمة ودعم وجودها وقيمها العليا". وهو العمل الصالح والذي تزكى به النفس وتقوم به الأخلاق، وتتسع به دائرة البر ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنسل. الحديث (ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة) أي العمل الذي يحقق إصلاح الدين والدنيا. فالعمل المقصود هو العمل الذي يعمر الأرض، وينتج الطيبات، ويحقق الحياة الكريمة للإنسان. وهو العمل الذي يحقق الاستخلاف في الأرض. [وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنّهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئاً] في الحديث: (إن الله يحب المؤمن المحترف). أي المتكلف في طلب المعاش صناعة وزراعة وتجارة. ولكي يقوم الإنسان بهذا العمل على أكمل وجه فإنه يجب إعداده علمياً وفنياً وذلك عن طريق التعليم والتدريب ومدّه بأفضل وسائل الإنتاج والإمكانات ووضعه في المكان المناسب وتنميته وإكسابه مهارات تحتاج إليها الأمة وتشجيعه على الإبداع والابتكار كما لابد من تعليمه ما لا يعذر الجهل به من أحكام الشريعة المعروفة من الدين بالضرورة حتى لا يقع في محظور أو شبهة حرام. وبهذا يمكن إيجاد العنصر البشري الذي تتحقق فيه صفة الصدق والأمانة إلى جانب الخبرة والكفاءة امتثالاً لقوله تعالى: [إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ]. جاء في تفسير الطبري: [القوي الأمين هو خير من تستأجره للرعي، القوي على حفظ ماشيتك والقيام عليها في إصلاحها صلاح الأمين الذي لا تخاف خيانته فيما تأمنه عليه].

وبعد إعداد العنصر البشرى روحيا وفنيا، يجب توفير فرص العمل وفرضه على كل قادر. فالإسلام يحث الأفراد على اكتساب الرزق عن طريق العمل والسبيل الحقيقي للتنمية لا يكون إلا بتعبئة الطاقات البشرية ودفعها في مجالات الإنتاج المختلفة كدفعها لاستصلاح الأراضي الموات الذي تكسبه حق تملكها إذا أصلحها قال رسول الله ﷺ: "من عَمر أرضا ليست لأحد فهو أحق

بها. قال عروة قضى به عمر ﷺ في خلافته" والمنهج الإسلامي بتوفير العمل لكل قادر يضمن تشغيل كافة الموارد الإنتاجية للمجتمع كما يعتبر أن توفير الأعمال من واجبات الراعي على رعيته. كما لا يجوز أن يكون موقفه منهم بصفة دائمة مد اليد بمعونة قلت أو كثرت من أموال الصدقات. فقد روى انس بن مالك انه قال: "أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ﷺ يسأله فقال ألك في بيتك شيء قال بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقدح نشرب فيه الماء قال ائتني بهما قال فأتاه بهما فأخذهما رسول الله ﷺ بيده قال من يشتري هذين فقال رجل أنا آخذهما بدرهم قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً قال رجل أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى اهلك واشتر وصله قدوما فأتني به ففعل فأخذه رسول الله ﷺ فشد فيه عوداً بيده وقال اذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوماً فجعل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فقال اشتر يبعضها طعاماً وببعضها ثوباً ثم قال هذا خير لك من أن تجئ والمسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تصلح إلا لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع ودم موجع" وقال (ص): "ما أكل احد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده". ومما سبق يتضح ضرورة توافر فرص العمل للجميع وعدم تعطيل الأيدي العاملة لان ذلك يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة لبلاد الإسلام.

المبحث الثاني: تصنيف الإنتاج حسب الأولوية في الاقتصاد الإسلامي وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية:

لقد أهتم علماء الاقتصاد الإسلامي بموضوع أولويات الإنتاج باعتبارها الأساس لجميع خطط الإنتاج والاستثمار والتنمية، فعملية الإنتاج لابد أن تكون وفق الأولويات التي حددها الشرع، وكذلك المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المختلفة لابد أن تكون وفق هذه الأولويات.

وسوف نتناول في هذا المبحث النقاط الآتية:

- مفهوم الأولويات الإسلامية.
- الإنتاج حسب الأولويات الإسلامية.
- المفاضلة بين المشروعات الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي.
- انعكاس الالتزام بأولويات الإنتاج على التنمية.

مفهوم الأولويات الإسلامية:

لقد اهتم فقهاء المسلمين بتحديد الأولويات الإسلامية والتي يجب الالتزام بها فى مجالات العمل المختلفة سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الإنتاج أو الاستهلاك أو نحو ذلك.

ومن أبرز هؤلاء الفقهاء الإمام الشاطبى في كتابه الموافقات والإمام الغزالي في كتابه المستصفى فى علوم الأصول, وفيما يلى نبذة موجزة عن مفهوم الأولويات الإسلامية.

تتمثل الأولويات الإسلامية فى الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيات.

أولاً: الضروريات:

هي الأشياء التى لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة فهى ضرورية لقيام حياة الناس، ولا بد منها لاستقامة مصالحهم، ولحفظ الأركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية من المنظور الإسلامى وهى: [الدين – والنفس – والعقل – والعرض – والمال].

ثانياً: الحاجيات:

هي الأشياء التى يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة، وهى لا تتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة للحياة، ولكن تتطلبها الحاجة لأجل التوسعة ورفع الحرج ودفع المشقة.

ثالثاً: التحسينيات:

وهي الأشياء التي تجعل حياة الناس أكثر يسراً وسهولة ومتعة دون إسراف أو تبذير.

طبيعة الإنتاج حسب الأولويات الإسلامية:

على ضوء الكتابات الحديثة عن تصنيف الحاجات الأساسية للإفراد فإنه يمكن إعادة صياغة مستويات الإنتاج في الإسلام بناء على الفكرة الأصلية للإمام الشاطبى كما يلي:

الضروريات: وتشمل الحد الأدنى من المأكل الأساسي، والحد الأدنى من الملبس، والحد الأدنى للشرب، ومواصلات عامة للتنقل الضروري، وأدوية أساسية للعلاج من الأمراض، وتعليم القراءة والكتابة ،والحد الأدنى من الأمن على الحياة والعرض والمال وكتب دينية أساسية.

الحاجيات: وتشمل مأكل أساسي كاف، ملابس ملائمة، مأوى ملائم،أجهزة منزلية ميسرة للعمل المنزلي مياه صالحة للشرب، مواصلات عامة سهلة، أدوية للوقاية والعلاج من الأمراض، تعليم ثانوي ومهني، خدمات إرشادية، مراجع دينية موسعة ومفهرسة، وحد ملائم من الأمن على الحياة والعرض والمال...

التحسينيات: وتشمل مأكل محسن، ملابس محترمة، سكن واسع وجميل دون إسراف، أجهزة منزلية متقدمة دون إسراف، مواصلات خاصة ملائمة، خدمات طبية وأدوية وقائية.

وما زاد عن هذه السلع والخدمات وخرج عن هذا النطاق، يعد إسرافا وترفا، مفسدة للفرد والمجتمع و منهي عنه شرعا.

أما لوازم حفظ مقاصد الشرع الخمسة فيمكن استعراض أهمها كما يلي:

لوازم حفظ الدين:

- العقيدية: مثل خدمات الدعوة والوعظ والندوات والمطبوعات والمعاهد ومراكز تدريب الدعاة.
- العبادات: مثل احتياجات إقامة الصلاة وأجهزة الزكاة ولوازم الحج ولوازم الصوم.
- الحسبة: مثل خدمات نظام المراقبين والمراجعين على الأسواق وغيرها.
- العدل: مثل خدمات العدل والشورى والقضاء والعهود والمواريث وغيرها.

- **الجهاد: مثل نفقات إعداد المجاهدين ووسائل الجهاد.**

لوازم حفظ النفس:

- **الطعام: مثل الخبز والحبوب والبقول واللحوم والمياه والملح... الخ.**
- **الكساء: مثل الملابس والأحذية ولوازم نظافة الثياب.**
- **المساكن: مثل المسكن والأثاث ومستلزمات البيت ومستلزمات الأمن والمرافق.**
- **الرعاية الصحية: مثل خدمات الأطباء والممرضين والأدوية والمستشفيات والإسعاف.**
- **المرافق العامة: مثل الطرق والجسور والسدود والمطارات والكهرباء والمياه والصرف.**
- **المواصلات والاتصالات: مثل وسائل النقل والشحن ووسائل الاتصالات المختلفة.**
- **الأمن: مثل خدمات الأمن للأفراد والممتلكات والدفاع بكافة صوره.**
- **التشغيل: مثل متطلبات إيجاد فرص عمل وتدريب العامل وتهيئة العامل للعمل.**
- **الرعاية الاجتماعية: مثل متطلبات رعاية المسنين والعجزة والمعوقين والأرامل.**

لوازم حفظ العقل:

- **التعليم: بكافة صوره وأشكاله ومستلزماته من المعلم والكتاب والمكان والأدوات.**
- **الإعلام والثقافة: مثل برامج التوعية الفكرية والخلقية والاجتماعية الإسلامية السليمة.**
- **البحث العلمي: مثل مستلزمات إعداد المناهج الدراسية وبحوث العلوم المختلفة والأخذ بأساليب التقنية الحديثة.**

لوازم حفظ النسل:

- **الزواج وما يتطلبه من الإعانات للشباب للزواج وتنظيم عقوده.**
- **رعاية الحوامل والمرضعات والأجنة.**
- **رعاية الأطفال وما يتطلب ذلك من مراكز الحضانة وصحة الطفل وتأهيل المعوقين.**
- **رعاية الأيتام وما يتطلب ذلك من إنشاء الملاجئ والمدارس.**

لوازم حفظ المال:

- **إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية.**
- **إنشاء سوق المال الإسلامية.**
- **تنظيم الإصدارات النقدية.**
- **متطلبات المحافظة على المال من الغصب والابتزاز والسرقة.**
- **خدمات توثيق الملكية ونقلها.**
- **خدمات التوعية بمصادر الكسب الحلال.**

- خدمات توضيح قواعد المعاملات الإسلامية.

المفاضلة بين المشروعات الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي:

إن معيار المفاضلة بين المشروعات الإنتاجية يكون على أساس المنافع والأضرار لكل مشروع على حدة حتى يكون سليماً من الوجهة الشرعية ومعيار النفع والضرر هو المعيار الشرعي، فكل ما يحقق اللوازم الخمس فهو منفعة وكل ما يضيعها فهو ضرر.

ومؤدى ذلك أن كل مجال من النشاط الإنساني في الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل أو التوزيع قد يصاحبه أضرار مباشرة أو غير مباشرة كما يحقق منافع مباشرة وغير مباشرة، والأضرار تشمل التكاليف بنوعيها الاقتصادية والاجتماعية كما تشمل المنافع العوائد الاقتصادية والاجتماعية وأنه يتعين أخذ كلا الجانبين في الاعتبار عند المفاضلة بين المشاريع المختلفة وهى منافع ومضار مادية ومعنوية تتعلق بدنيا الناس وآخرتهم.

ويستدعى ذلك الالتزام بالأولويات الخاصة بمقاصد الشريعة فى تقرير اختيار المنتج وإقراره بالإنتاج، وان تضاف المصالح لجانب العوائد، وأن تضاف المفاسد إلى جانب التكاليف، يستوي في ذلك المصالح المباشرة أو غير المباشرة والدنيوية أو الأخروية والمادية أو المعنوية فتضاف جميعا إلى جانب عائد المشروع بأوزانها النسبية تبعاً للتقدير الشرعي بها في اللوازم الخمس والأقسام الثلاث لكل منها (ضرورى – وحاجى – وتحسينى) ومكملاتها، كما تضاف المضار بنفس النظام إلى تكاليف المشروع بأوزانها النسبية تبعاً للتقدير الشرعى لها.

انعكاس الالتزام بأولويات الإنتاج على التنمية الاقتصادية:

وفقا لما سبق من تصنيف للمصالح الاجتماعية، نجد أن الضروريات تحتل الكم الأكبر من أولويات الإنتاج فى التصور الإسلامى، وهى التى تحتاجها القاعدة العريضة للأمة الإسلامية.

والتنمية ليست سببا لإشباع الحاجات الضرورية للقاعدة العريضة للأمة الإسلامية، بل هى نتيجة لهذا الإشباع.

إن خطة التنمية فى الإسلام مستمدّة من عقيدة التوحيد وملتمسة منهجها من الكتاب والسنة وهذا يستتبع أن تأتى خطة التنمية فى الإسلام متسقة تماماً مع الخُلُق الرفيع ومتضمنة الشمولية التى تجمع الروح والمادة جنباً إلى جنب، وتنظر إلى الإنسان من خلال هذا المفهوم الشامل.

والتنمية هى عملية شاملة تبدأ بعد إنتاج الضروريات وإشباع الحاجات الضرورية، وهى تبدأ بالإنسان وتنتهي به فهي للإنسان وبالإنسان.

ويستتبع التزام خطة التنمية فى المجتمع الإسلامي بالأوامر الإلهية وخلوها من الموبقات التي حرمها الله على عباده كالربا والرشوة والقمار والغرر وغيرها ولهذا تؤدى خطة التنمية المتناسقة مع العقيدة الإسلامية دورها كاملا وتمارس أولويات الإنتاج طبقاً للمنهج الإسلامي تأثيراً كبيراً على عملية التنمية من خلال عدم الإسراف والتبذير وبالتالي يكون أساس من أسس خطة التنمية القائمة على أساس برنامج أولويات شديد الوضوح والدقة.

إن نموذج التنمية فى المنهج الإسلامى، هو نموذج للتنمية المستقلة، حيث أنه نموذج متسق مع مبدأ العدالة فى التوزيع، فهو لا يفترض إمكان إجراء تعديل أساسي فى علاقات التوزيع، مع بقاء نفس القوى الدولية والمحلية مسيطرة على علاقات الإنتاج داخل النموذج (أو داخل النظام) رغم تعارض مصالح هذه القوى (جذرياً) مع مبدأ إعادة توزيع الدخل.

إن فكرة العدالة ليست هى قضية إعادة توزيع الدخل، بل هى طبيعة المنتجات نفسها وهى تلبى حاجات حقيقية للإنسان أو لا تلبيها، فالعملية ليست مجرد الوصول إلى مستوى معيشة الدول الغربية أو غيرها، ولكن هل هناك حاجة فعلية لهذا النمط من الاستهلاك أم لا ؟

أن النمط الاستهلاكي وفق إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لمجموع السكان، بدءاً من القطاعات الأشد فقراً ينبغى أن يتطور وفق المعايير الذاتية لما يعتبره حاجات أساسية، تحقق انسانية الإنسان، حتى وإن أدى هذا النمط فى التطوير إلى مجتمع مختلف فى أسلوب حياته عن المجتمعات الغربية.

نتائج البحث:

لقد ناقشنا فى هذا البحث الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامي وأثر ذلك على التنمية وخلصنا إلى مجموعة من النتائج من أهمها:–

- الإنتاج هو عملية تهيئة واكتشاف المنافع من الموارد عن طريق جهد الإنسان (العمل) لإشباع الحاجات الأصلية.
- الإنتاج فى الإسلام هو مسئولية الدولة والأفراد وهو فريضة، ومن لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ويعتبر الإسلام العمل الحلال المنتج عبادة يثاب عليها.
- أولويات الإنتاج فى الإسلام هى الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات وتحتل الضروريات القاعدة العريضة من هرم المصالح الاجتماعية.
- إن الغاية من التنمية ليست سبباً لإشباع الحاجات الضرورية ولكنها نتيجة لهذا الإشباع ولابد أن تتضمن خطة التنمية الاتفاق التام مع الخلق الرفيع والجمع بين الروح والمادة..
- إن تطبيق أولويات الإنتاج طبقاً للمنهج الإسلامي يؤدى إلى زيادة الادخار الاستثماري من خلال تحريم الإسراف والتبذير، وبالتالي تزيد المدخرات، ومع الزكاة وتحريم الاكتناز يزيد الادخار الاستثماري للأجيال القادمة.
- إن تطبيق الشريعة الإسلامية فى تحديد أولويات الإنتاج يعتمد على مقومات أساسية من أهمها: تحقيق الأمن والحرية والعدل والاستقرار والاهتمام بالعنصر البشرى الذي هو مناط مقاصد الشريعة الإسلامية، وهذا يتطلب توافر القيم والمثل والأخلاق الإسلامية.

توصيات البحث:

- الاهتمام بالعنصر البشرى عقائدياً وسلوكياً وخلقياً باعتباره من موجبات الإنتاج.

- **الأخذ بأساليب التقنية الحديثة فى مجال الإنتاج مادامت لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية باعتبار أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.**
- **الالتزام بالأولويات الإسلامية وهى: الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات وذلك فى كافة مجالات الأنشطة الإنتاجية والاستثمار وربط ذلك بالحاجات الأصلية للإنسان والتي قررتها الشريعة الإسلامية فى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال.**

المراجع:

1. الشاطبي –الموافقات– المكتبة التجارية الكبرى ج2 ص21 – 25 .
2. د. محمد الجمال "موسوعة الاقتصاد الإسلامي" –دار الكتاب المصري– 1980.
3. الماوردي "أدب الدنيا والدين" تحقيق مصطفى السقا –مطبعة مصطفى الحلبي ط3، 1955.
4. الشيخ عبد الوهاب خلاف –علم أصول الفقه– مكتبة الدعوة الإسلامية ط8.
5. د. عبد الله عابد "النظام الاقتصادي الأمثل" – القاهرة 1405 – 1985.
6. ابن تيمية –الحسبة في الإسلام– دار عمر بن الخطاب.
7. مقدمة ابن خلدون" دار إحياء التراث العربي.
8. د. يوسف إبراهيم –المنهج الإسلامي في التنمية– الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1401ه.
9. محمد المبارك –الدولة والحسبة عند ابن تيمية– دار الفكر 1967 .
10. الماوردي– الأحكام السلطانية– مطبعة مصطفى الحلبي بمصر– 1973
11. عبد الوهاب الوصابي "البركة في فضل السعي والحركة" مكتبة الخانجي– القاهرة 1354ه.
12. مالك بن نبي –المسلم في عالم الاقتصاد– دار الشروق– 1978
13. الإمام الغزالي "إحياء علوم الدين" نشر مصطفى الحلبي بمصر– 1939
14. د/ محمد عبد الحليم عمر – أولويات الاستثمار فى المنهج الإسلامي – مجلة الاقتصاد الإسلامي – الأعداد : 60، 61 – ذو القعدة، ذو الحجة – 1436ه / 1986م.
15. الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية – دليل تحليل الجدوى وتقييم المشروعات – ملحق موسوعة الاستثمار – الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – 1404 ه.
16. د/ حسين حسين شحاتة – مشكلتا الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام – دار الوفاء للطبعة والنشر والتوزيع – المنصورة – 1409ه/1989م.
17. د/ عبد الحميد الغزالي – حول المنهج الإسلامي فى التنمية الاقتصادية – دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة – 1409ه/1989م.
18. د/ أ ـد النجار – المدخل إلى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسلامي – من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية – بدون تاريخ.
19. محمد عبد الحكيم زعير – الإسلام والتنمية – مجلة الاقتصاد الإسلامى – بنك دبى الإسلامي – العدد (51) – صفر 1406ه / 1985م – المجلد الخامس.
20. د/ محمد عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية فى الاقتصاد الإسلامي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، 1411ه/1991م.
21. زة الجميعى الدموهى، عوامل الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1405ه/1985م.
22. د/ محمد أنس الزرقا – القيم والمعايير الإسلامية فى تقييم المشروعات – مجلة المسلم المعاصر – العدد السابع – 1402ه.